جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

تأثير إجراءات وزارة الداخلية على دور وخصائص منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

إعداد: ثائر أنيس محمد غباش

الرقم الجامعي: 20211701

المشرف: د.احمد أبودية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧ من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د.احمد ابودية ..... التوقيع .....
2. ممتحنا داخلياً: عبد الرحمن ابراهيم ..... التوقيع .....
3. ممتحنا خارجياً: د. ..... التوقيع .....
4. عضو لجنة إن وجد ..... التوقيع .....

القدس – فلسطين

1427هـ/2006

شكر وعرفان

الحمد الله الذي أمدني بالصبر والجهد الكافيين لإتمام هذا العمل، كما أنني أتقدم بالشكر الكبير إلى كافة الأساتذة والعاملين في جامعة القدس خاصة في برنامج التنمية الريفية المستدامة، وأتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الكبير وعظيم الامتنان إلى الدكتور احمد ابودية الذي تعلمت منه الكثير أثناء إعدادي لهذه الدراسة فقد أمدني بالقوة و القدرة على الاستمرار رغم الضغوط، كما أعطاني من وقته الجهد الكثير.

كذلك أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في تقديم العون والمساعدة لإنجاز هذه الدراسة سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات. واخص بالذكر الأستاذ عطا محسن، والأستاذ داود عواد للتحرير والتدقيق اللغوي.

ثائر أنيس غباش

تعريفات:

يظهر في هذه الدراسة عدد من المفاهيم تقتضي العملية البحثية تعريفها وتحديد ما هو المقصود من استخدامها، ويصب هذا الأمر في خدمة الباحث والقارئ معاً، فيلتزم الباحث بما حدد نفسه به من المفاهيم التي يضمنها في دراسته من جهة، و يستطيع حصر الظاهرة محل البحث وفهم ما يريده بالفعل، وتذهب هذه المفاهيم إلى ما يلي:

مفهوم حقوق الإنسان

التعريف الاسمي

يمكن النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان بشكل عام من خلال القول بأنها: "الحقوق المتأصلة في طبيعتنا، والتي لا يتسنى بغيرها أن نعيش عيشة البشر"(**حقوق الإنسان، 1990**)، وتعرف حقوق الإنسان في صورتها الأولية بأنها: " ممكنات أو قدرات تسخرها الإرادة لبلوغ غايات معينة مادية أو معنوية، نابعة من طبيعة الإنسان، فلا يكون له وجود بدون استعمالها، ولا يتمتع بأي كرامة إلا في ظل صيانتها"(كامل، 1996).

والواقع أن تعريف هذه الحقوق وتسويغ مضمونها ينبع من تعريف الإنسان وإحساسه بذاته، فمتى شعر الإنسان بالكرامة والحرية واستخدم قدراته بشكل يفسح له المجال لإطلاق ملكاته، بحيث يتميز وجوده عن سائر أنواع الوجود يمكن عندها أن نتحدث عن حقوق لهذا الإنسان، وعلى ذلك يقصد بحقوق الإنسان: وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات أو مكنات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر، دونما تمييز بينهم على أساس النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الطبقة (كامل، 1996).

التعريف الإجرائي

حقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق الدولية هي: تلك الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، وتلك التي وردت في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث تشتمل على ثلاثة أنواع هي:

- الحقوق المدنية والسياسية.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- حقوق الشعوب والجماعات.

ورغم الجدل والنقاش الحاصلين حول القول بأن هذه الحقوق يغلب عليها الطابع الغربي، ومدى تأثر المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بالفكر الغربي، إلا انه هناك مفهوم عام ومحايد وموضوعي اسمه حقوق الإنسان، يقوم على وجود مطالب يلزم الوفاء بها تستند إلى معايير أخلاقية لكل البشر بغض النظر عن الجنس أو النوع أو اللون أو العقيدة أو الطبقة أو أي انتماء أخر بصورة متساوية للجميع، ووفقا لهذا التصور يمكن تحديد مجموعة من الخصائص والأبعاد التي تتسم بها جملة الحقوق التي يتناولها هذا المفهوم وتذهب هذه الخصائص إلى الآتي(كامل، 1996):

- عالمية حقوق الإنسان.
- إنها غير قابلة للتنازل عنها فهي ملزمة.
- أنها ذات حدود عملية.
- ليست مرتبطة بالتزام السلطات بها.
- استنادها إلى تصور ايجابي للفرد.
- ذات طبيعة حركية.

وهو المفهوم الذي تعتمده الدراسة في فهمها وتحليلها للموضوع الذي تبحثه.

منظمات حقوق الإنسان

وهي تشمل المنظمات التي يهدف نشاطها الرئيسي إلى التأثير في السياسات العامة، وهي تبنت في أهدافها الأساسية حماية وصيانة حقوق الإنسان مستنده في ذلك إلى القيم الإنسانية بمصادرها في الديانات السماوية والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وخاصة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948، والى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اقر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 1976.

منظمات المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة و وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية، وتنتظم تحت لواء مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين القوى والأحزاب السياسية و المنظمات الأهلية والتي تصنف حسب طبيعتها إلى الجمعيات الخيرية والتعاونية، المنظمات الجماهيرية، المؤسسات والمنظمات التنموية، المراكز ومؤسسات البحث والإعلام وحقوق الإنسان، مؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة (مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، 2005).

وزارة الداخلية الفلسطينية

أنشئت وزارة الداخلية منذ اليوم الأول لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994م، وقد حظيت الوزارة باهتمام ورعاية القيادة السياسية باعتبارها واحدة من أهم الوزارات السيادية لدورها المتوقع في توفير الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني، وزارة الداخلية هي إحدى وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي الجهة الرئيسية في السلطة الوطنية التي تتولى الإشراف على منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، من خلالها يتم تنفيذ للسياسات العامة للسلطة، وكذلك التشريعات والإجراءات الإدارية، و في هذا المجال تتولى هذه الوزارة فتح التراخيص للجمعيات والمنظمات الأهلية بما فيها منظمات حقوق الإنسان بموجب قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية لسنة 2000م، كما تتولى هذه الوزارة مهام الإشراف والمتابعة لعمل المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان، وهي من ناحية أخرى تتولى مسؤولية الإشراف على الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية، التي تعتبر من أكثر المؤسسات تأثيرا على حقوق الإنسان الفلسطيني، وبالتالي مجالا مهما

لاهتمام حقوق الإنسان(وزارة الداخلية، 2006)

منظمة الحق

هي إحدى منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تأسست عام 1979م، مقرها مدينة رام الله وتهدف إلى حماية وصيانة حقوق الإنسان واحترامها في الأراضي الفلسطينية وتعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعتها وإعداد الدراسات.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

تجمع ديمقراطي مدني مستقل، يهدف إلى إسناد وتمكين المجتمع الفلسطيني في إطار تعزيز المباديء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، تضم الشبكة في عضويتها 92 مؤسسة أهلية فلسطينية، تعمل في حقول إنسانية واجتماعية وتنموية مختلفة. أنشئت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في أيلول عام 1993، بعد توقيع اتفاق اوسلو مباشرة، بهدف تعزيز التعاون والتشاور والتنسيق والتشبيك بين مختلف منظمات المجتمع المدني، منذ ذلك الحين، وحتى الآن، أضحت شبكة المنظمات الأهلية واحدة من المكونات الهامة من المجتمع الفلسطيني، وخاصة كحلقة وصل وإطار مرجعي للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على المستويات المحلية والإقليمية والدولية(شبكة المنظمات الاهلية، 2006).

مقياس ليكرت

يعتمد هذا المقياس على تلخيص أو تجميع القياسات التقديرية، والتي تتكون من الجمل التصريحية التي تكون منبع ودرجات القياس للخيارات الجوابية للأسئلة.(Talbot 1995).

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة تقييم وتحليل تأثير إجراءات وزارة الداخلية على دور وخصائص منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الفترة التي تمتد من تاريخ قيام السلطة الوطنية1994م حتى الآن، من خلال الإجابة على خمسة أسئلة رئيسة، شكلت محاور الدراسة الخمسة بحيث يجيب المحور الاول عن العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وبين زيادة عدد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، والمحور الثاني يجيب عن العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وبين زيادة تمويل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وتعدد مصادر هذا التمويل، والمحور الثالث يجيب عن العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وبين فعالية دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، والمحور الرابع يجيب عن العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وبين تطور الإطار القانوني منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، أما المحور الأخير فيجيب عن العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وتطور البناء المؤسسي المنظم لعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

وقد تكون مجتمع الدراسة من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية والقدس والتي تتخذ من حماية حقوق الإنسان هدفاً رئيساً لها أو من بين أهدافها الرئيسية، وبلغ عدد منظمات حقوق الإنسان 45 منظمة، بواقع ثلاث استبانات لكل منظمة، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل في توزيع الاستبانات، أتيح للباحث استرجاع (60) منها.

أما عن أداة الدراسة فقد تم تصميم استبانة مكونة من جزأين أساسَيْين، يعكس الجزء الأول المعلومات العامة عن جمهور الدراسة مثل: الجنس، والدين، والسن، والمستوى التعليمي، ومجال التخصص، والموقع الوظيفي، أما الجزء الثاني من الاستبانة فتضمن 44 سؤالاً، وعكس فرضيات وأسئلة الدراسة، وقد تم قياس ثبات الأداة عن طريق احتساب معامل كورنباخ الفا حيث بلغت قيمة معامل الثبات للأداة (85.5%)، كما تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار الفرضيات باستخدام اختبار (T-Test) وتحليل التباين الاحادي (ANOVA) واختبار كاي تربيع وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية زاد عددها نتيجة لقيام السلطة الوطنية1994م، والتحرر من قيود القوانين العسكرية الإسرائيلية، ويفسر

العدد القليل لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مقارنة بالمنظمات التقليدية الأخرى، هو اتجاه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إلى التطور الأفقي (فتح فروع جديدة في محافظات الوطن)، وان منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على التطور الراسي أو العمودي (تأهيل وتدريب الموظفين وتنويع التخصصات)، وتعتمد على التمويل الخارجي كمصدر تمويل رئيسي لمشاريعها، وتختلف منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية عن المنظمات التقليدية باعتمادها على هيئة الأمناء كمرجعية تنظيمية رئيسة بدلا من الهيئة العامة.

وبناء على نتائج الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة اصدار تشريع خاص بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والمنظمات الحديثة المشابهة لها في التكوين التنظيمي أو على الأقل نظام أو لائحة خاصة بهذه المنظمات، يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بشكل خاص ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، بلورة آلية منتظمة ممأسسة ومستمرة للتشاور، بحيث يتمكن الطرفان خلالها من بلورة السياسات الوطنية العامة بما ينسجم مع مصالح الأطراف المختلفة.

THE INFLUENCE OF THE PROCEDURES OF THE MINISTRY OF INTERIOR OVER THE ROLE OF HUMAN RIGHTS ORGANIZATIONS IN PALESTINE

Abstract

This study aims to evaluate and analyze the influence of the procedures of the Palestinian Ministry of Interior (MoI) over the role and attributes of the Palestinian Human Rights organizations (PHROs) since 1994. In addition to identifying the pertinent procedures of the MoI, the study attempts to determine whether there is a co-relation between those procedures and the increasing number of PHROs, the increase in the sources and amount of funding provided to the PHROs, the efficiency of the PHRO, the development of the legal framework of the PHRO, and development of organized institutional building of the PHROs.

The pool of the study comprises the PHROs that serve in the west bank, including Jerusalem. Forty five organizations were subjected to this study, which followed the "comprehensive-survey" methodology. These organizations were given three different questionnaires, from which the researcher retrieved sixty.

The instrument that the study uses is a two-part questionnaire: the first part collects general information about the subjects of the study (e.g. gender, religion, age, education, professional specialization), and the second part consists of forty four questions that reflect the hypothesis and inquiries of the study. Cronbah's alpha test was applied to measure the coefficient of reliability of the instrument, according to which, the coefficient of reliability was %85.5. Data was also analyzed using the following statistical methods: T. Test, ANOVA and SPSS.

The study concludes with a number of significant results, most important of which are: 1- the number of PHROs has increased after the establishment of the Palestinian National Authority in 1994 and the emancipation from the restraints of the Israeli military laws that followed, 2- attributes the relatively small number of the PHROs (in comparison with the other conventional organizations that follow the horizontal expansion approach by establishing new branches) to the vertical development approach that PHROs follow, which focuses on training and rehabilitating employees and diversification of specializations, 4- PHROs depend completely on foreign financial aid as its main source of funding, 5- and finally, unlike the majority of the conventional organizations, PHROs have boards of trustees.

Based on the abovementioned, the study presents a number of recommendations, most important of which is the need for a special legislation that organizes the activity of PHROs and other modern organizations that share similar institutional structures. It also concludes that the Palestinian Authority and the PHROs in particular and civil society organizations in general should formulate an organized and constant mechanism for consultation, though which they can crystallize national policies consistent with the interests of all parties.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

1.1 المقدمة

ركزت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأوربية في العديد من المؤتمرات و ورشات العمل على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في العالم وبالتحديد في الدول النامية، وتم تعريف هذه المنظمات بتعريفات عديدة ومختلفة وفقاً لأهدافها وطبيعة تشكيلها ومرجعيتها القانونية، وتتفق معظم التعريفات على صفات رئيسة لها أهمها: أن لها هياكل تنظيمية، وأنها هيئات مستقلة تقوم بمبادرات أهلية وتتمتع باستقلالية في حركتها وإدارة أعمالها، ولها صفة قانونية وبرامج عمل وقدرة على التنفيذ.

ويتم استخدام مصطلح المنظمات غير الحكوميةNGO'S للدلالة على منظمات المجتمع المدني، ويثار التساؤل هنا إذا ما كانت المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين تشكل في مجموعها المجتمع المدني، نظراً لان بعض تعريفات المجتمع المدني تميل إلى اعتباره موجودا فقط في ظل وجود الدولة، ومهما يكن فان هذه الدراسة تقوم على وجود مجتمع مدني فلسطيني بغض النظر عن الجانب السياسي المتعلق بوجود أو عدم وجود الدولة.

وتركز هذه الدارسة على الجانب من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وهي منظمات حقوق الإنسان العاملة في الضفة الغربية، بهدف دراسة تأثير إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وسياساتها على خصائصها وقيامها بالدور المطلوب منها.

و تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي: وهو دراسة تأثير إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وسياساتها على خصائص منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وقيامها بالدور المطلوب

منها والتأثيرات السلبية والايجابية للعلاقة بين الجانبين، كما تسعى للتعرف على مدى التطور الذي شهدته هذه المنظمات منذ قيام السلطة سواء من حيث الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لعملها أو من حيث تطور البناء المؤسسي لها و فعالية الدور الذي تقوم به.

وسيتم تحقيق هذا الهدف انطلاقاً من فرضية رئيسة مفادها " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين إجراءات وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية وتطور خصائص ودور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ".

كما تسعى الدراسة إلى الإجابة على سؤال أساسي وهو " ما هو اثر إجراءات وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية على خصائص ودور مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان؟" .

2.1 خلفية الدراسة

تثير قضية حقوق الإنسان إشكاليات بحثية جمة سواء على المستوى النظري أم على المستوى التطبيقي، نتيجة لتعدد الرؤى والاتجاهات التي تنظر لمفهوم حقوق الإنسان وتوسمه بطابعها، وهو ما يؤثر بدوره عند تطبيق هذا المفهوم.

وتتبع موضوع حقوق الإنسان يظهر التطور الذي أصاب هذا المفهوم وتعدد الاتجاهات البحثية التي تتناوله من مختلف جوانبه، إضافة إلى اعتباره حقلا معرفيا يتداخل مع الحقول المعرفية الأخرى، وتتراوح الاتجاهات البحثية في دراسة موضوع حقوق الإنسان بين نظرية تركز على فلسفة المفهوم وتحليل مضمونه، وعلى الأسس الفكرية والمصادر التي تأسس عليها، وثانية تركز على تحليل أنواع حقوق الإنسان وتطورها، وواقع هذه الحقوق في مختلف الدول، وثالثة تدرس حقوق الإنسان في إطار المنظمات الدولية والمحلية وارتباطها بالسياسات التي تفرضها الدول.

وتأتي هذه الدراسة للتركيز على موضوع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية باعتبارها إحدى مكونات المجتمع المدني الفلسطيني، إضافة إلى ارتباطها بالسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الداخلية، وذلك من خلال التركيز على تحليل العلاقة والأثر لإجراءات السلطة الوطنية ممثلة بوزارة الداخلية الفلسطينية على منظمات حقوق الإنسان العاملة في الضفة الغربية والقدس.

وبالنظر إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية نجد أن لها أدوارا مختلفة ومتباينة في المجتمع الفلسطيني، وهي تنسجم مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها هذا المجتمع، خاصة منذ أواخر السبعينات، حيث انطلقت فكرة إنشاء مؤسسات متخصصة في مجال حقوق الإنسان لمتابعة التعديات والقيود التي كان يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حقوق الإنسان الفلسطيني، و كما أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى بلورة مضامين ومفاهيم جديدة للعمل الأهلي مختلفة عن المراحل السابقة، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، فلم يعد من مهام منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية متابعة خروقات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني فحسب وإنما متابعة إجراءات وسياسات السلطة الوطنية وتأثيراتها على هذه الحقوق.

فمع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 قام وضع ذو وجهين، لا هو وضع دولة مستقلة ولا هو وضع احتلال، حيث وجدت سلطة سياسية وطنية و مؤسسات وأجهزة أمنية وسجون...الخ، وأصبح الشعب يواجه سلطتين، سلطة الاحتلال من جهة والسلطة الوطنية من جهة أخرى، وينظر إلى السلطة الوطنية على أنها امتداد للحركة الوطنية الفلسطينية، بالرغم من كل الظروف المحيطة بتشكلها وممارساتها؛ إلا أنها أيضاً سلطة تملك القوة القهرية، تأمر وتنهي، تصدر قوانين وتتابع تنفيذها، تعتقل وتحاكم، تمنح وتمنع، وهي في كل ذلك مقيدة باتفاقات تفرض عليها استحقاقات مختلفة خاصة الأمنية منها، وتطبق قوانين متعددة ومنها قوانين الانتداب البريطاني أو القوانين المصرية التي كانت تطبق في قطاع غزة أيام الحكم المصري و القوانين الأردنية قبل عام 1967، و أوامر الحكم العسكري الإسرائيلي أيام الاحتلال، وهو ما زاد التعقيد في علاقتها مع المجتمع الفلسطيني.

في ظل هذه الظروف شعر المجتمع الفلسطيني انه وبالتوازي مع واجب مساندة السلطة في عملية إعادة بناء الدولة الفلسطينية، وواجب مواجهة مخططات العدو الاستيطانية، فأن عليه في الوقت ذاته العمل على المحافظة على مؤسسات المجتمع المدني القائمة و تفعيل دورها حتى يمكن اللجوء إليها للحد من تجاوزات السلطة وللتعبير عن مطالب والدفاع عن مصالحه وخاصة ما يتعلق منها بحقوقه الاساسية.

3.1 مشكلة الدراسة ومبرراتها

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة موضوعها، والقضية التي تعالجها، ومنهج تناولها، حيث يعد موضوع العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية(ممثلة بوزارة الداخلية) ومؤسسات المجتمع المدني

(ممثلة بمنظمات حقوق الإنسان) من أهم القضايا المطروحة للبحث على الساحة الفلسطينية، يعود اختيار موضوع الدراسة إلى كونه يتناول البحث في وضع المنظمات الخاصة بحقوق الإنسان في ظل السلطة الوطنية وتأثير إجراءات وقوانين وزارة الداخلية الفلسطينية على التغييرات التي حدثت في وضع هذه المؤسسات سواء من حيث حجمها أو خصائصها المؤسسية أو الدور المناط بها، ومن ثم تحديد العقبات التي تحول دون تطور أدائها.

كما يعود اختيار منظمات حقوق الإنسان موضوعا للدراسة إلى كونها تحتل أهمية بالغة بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية الأخرى، وذلك بسبب طبيعة الدور الذي تقوم به والمتمثل في حماية المواطن الفلسطيني من تجاوزات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن أية تجاوزات قد تبرز من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على الحريات العامة وحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه تعزيز أسس النظام الديمقراطي الفلسطيني وتفعيل أداء مؤسسات المجتمع المدني في الوقت ذاته، إضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التوعية والتثقيف السياسي وتعريف المواطن بحقوقه ومساهمتها في خلق رأي عام مساند للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته العامة.

ومن ثم فان أهمية هذه الدراسة تتوقف على ما تقدمه من بدائل ترشد الإنسان الفلسطيني لمفهوم حقوق الإنسان في ظل تعدد المرجعيات وتباين الثقافات الفرعية، وتحديدا في ضوء عدم تفعيل أي منها وتطبيقه في الممارسات العملية والواقعية.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توفير معلومات ذات مصداقية وتحليل منهجي لإدراك بعض القضايا التي من شأنها تقوية وتمكين منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وتحسين أدائها، وتعزيز مساهمتها في تطوير وبلورة السياسات العامة، وزيادة تأثيرها التنموي والمجتمعي.

وتسعى هذه الدراسة كذلك إلى التعرف على تأثير السلطة الوطنية ممثلة بإجراءات وزارة الداخلية على دور وخصائص منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والتأثيرات السلبية والايجابية للعلاقة بين الجانبين، كما تسعى للتعرف على مدى التطور الذي شهدته منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية منذ قيام السلطة، سواء من حيث الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لعملها أو من حيث تطور بنائها المؤسسي و فعالية الدور الذي تقوم به.

ويمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يلي:

- معرفة تأثير إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وسياساتها على حجم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ؟
- معرفة تأثير إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وسياساتها على الإطار القانوني والمؤسسي لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ؟
- معرفة تأثير إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وسياساتها على البناء المؤسسي لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ؟
- معرفة تأثير إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وسياساتها على الدور الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ؟
- معرفة تأثير إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وسياساتها على مصادر تمويل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وعلى حجم هذا التمويل ؟
- التأكد من مدى قدرة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على التكيف مع الوضع الناشئ عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ؟
- معرفة كيف تؤثر إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وسياساتها على استقلالية منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ؟

كما تسعى هذه الدراسة إلى:

- توفير معلومات ذات مصداقية حول الجوانب ذات الفائدة في أوجه العلاقة بين السلطة الوطنية ممثلا بوزارة الداخلية و منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.
- توفير توصيات حول آليات ملائمة لتحسين التعاون بين السلطة الوطنية و منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

5.1 أسئلة الدراسة

تطرح هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة-إضافة إلى السؤال الرئيس- تتكامل مع بعضها بهدف بناء تصور عام للموضوع الذي تعالجه، و تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:- ما هو تأثير إجراءات وزارة الداخلية على خصائص ودور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ؟

الملاحق

ملحق 1.1: استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / الأخت: المستجيب/ة

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على واقع منظمات حقوق الإنسان في الضفة الغربية والقدس وتأثير إجراءات وزارة الداخلية على هذه المنظمات، وسوف يتم توزيع الاستمارات بمعدل ثلاث استمارات على كل منظمة، وبالتحديد على مدير المؤسسة ومدير المشاريع والمدير الإداري فيها، وذلك لإتمام متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية_ بناء مؤسسات/ جامعة القدس، لذا يرجى الإجابة على أسئلة هذه الاستمارة بكل صدق وموضوعية،علما أن البيانات المستخرجة سوف تستخدم لاغراض البحث العلمي بالسرية التامة.

عنوان الدراسة:

"تأثير إجراءات وزارة الداخلية على دور وخصائص منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية"

بأشراف د. أحمد أبودية

الطالب: ثائر أنيس غباش

القسم الأول: المعلومات العامة

الرجاء وضع إشارة ( ) أمام الاختيار المناسب ؟

الجنس	( ) ذكر		( ) أنثى	
الحالة الاجتماعية	( ) أعزب		( ) متزوج	
الفئة العمرية	( ) أقل من 22	( ) 22- أقل 32	( ) 32- أقل 42	( ) أكثر من 42
المستوى العلمي	( ) دبلوم	( ) بكالوريوس	( ) ماجستير	( ) دكتوراه
عدد سنوات العمل في هذه المنظمة	( ) أقل من 5	( ) 5- أقل 10	( ) 10- أقل 20	( ) أكثر من 20
الموقع الوظيفي	مدير المؤسسة	مدير المشاريع	المدير الإداري	غير ذلك

القسم الثاني:

إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية و منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

هل الهيئة التي تعمل فيها تم تأسيسها:

1.قبل قيام السلطة 2.بعد قيام السلطة

أولا: العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وبين زيادة عدد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	لارأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	كان لإجراءات وزارة الداخلية الأثر الايجابي في زيادة عدد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
2-	إجراءات وزارة الداخلية وضعت قيود لمنع بروز منظمات جديدة لحقوق الإنسان الفلسطينية.					
3-	إجراءات وزارة الداخلية وضعت قوانين جديدة لترخيص منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تختلف عن منظمات المجتمع المدني الأخرى.					
4-	هناك اثر ايجابي للانتفاضة على زيادة عدد منظمات حقوق الإنسان العاملة ضمن منطقة السلطة الفلسطينية.					
5-	استطاعت منظمات حقوق الإنسان التكيف مع الوضع الناشئ الجديد(قيام السلطة)					
6-	إجراءات وزارة الداخلية تضع متطلبات إضافية لترخيص منظمات حقوق الإنسان أكثر من منظمات مجتمع المدني الأخرى.					
7-	تسير إجراءات وزارة الداخلية في ترخيص منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بيسر وسهولة .					

ثانياً: العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وبين زيادة تمويل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وتعدد مصادر هذا التمويل:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	لارأي	غير موافق	غير موافق بشدة
8-	تتلقى منظمات حقوق الإنسان دعم مالي من السلطة الوطنية بشكل دوري.					
9-	إجراءات وزارة الداخلية زادت من حجم التمويل لمنظمات حقوق الإنسان.					
10-	تقوم وزارة الداخلية بطلب تقارير دورية عن الموازنات المالية الخاصة بمنظمات حقوق الإنسان.					
11-	هناك إجراءات رقابية مشددة تقوم بها وزارة الداخلية لمراقبة التمويل لمنظمات حقوق الإنسان.					
12-	هناك تنافس على مصادر التمويل الأجنبية بين السلطة ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
13-	تضع وزارة الداخلية شروط خاصة على حصول منظمات حقوق الإنسان على التمويل من مصادر خارجية.					
14-	تتطلب إجراءات وزارة الداخلية عدم وجود شروط من الجهة الممولة لمنظمات حقوق الإنسان.					
15-	تضع وزارة الداخلية قيود على جمع التبرعات لمنظمات حقوق الإنسان من المجتمع المحلي.					
16-	تنافس منظمات حقوق الإنسان على التمويل الخارجي يجعل هذه المنظمات تخضع لشروط الجهات المانحة.					
17-	تنافس منظمات حقوق الإنسان على التمويل الخارجي يجعل هذه المنظمات اقل التزاما بإجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية.					
18-	تساعد إجراءات وزارة الداخلية على التنسيق بين السلطة الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان في القضايا المالية.					
19-	تتطلب إجراءات وزارة الداخلية لمنظمات حقوق الإنسان انسجام التمويل مع برامج					

	وأهداف المنظمة المعلنة.						

ثالثاً: العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وبين فعالية دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
20-	إجراءات وزارة الداخلية تؤثر على فاعلية منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بشكل ايجابي.					
21-	إجراءات وزارة الداخلية تتطلب وجود نظام واضح لتقييم الأداء في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
22-	إجراءات وزارة الداخلية تتطلب من منظمات حقوق الإنسان تطوير أهدافها ومجال عملها.					
23-	هناك تدخل مباشر من وزارة الداخلية في آلية عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
24-	تساهم وزارة الداخلية في تقديم دعم ومساعدة في مجال تطوير أداء منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
25-	تحد إجراءات وزارة الداخلية من استقلالية منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
26-	نتيجة لإجراءات وزارة الداخلية فأن منظمات حقوق الإنسان تتمتع باستقلالية تامة في ودورها.					
27-	إجراءات وزارة الداخلية تعطي لمنظمات حقوق الإنسان الحق في تنظيم النشاطات في المواقع الجغرافيا المختلفة.					
28-	إجراءات وزارة الداخلية تتطلب من منظمات حقوق الإنسان تطوير كوادرها.					
29-	هناك تدخل من وزارة الداخلية في أداء عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					

رابعاً: العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وبين تطور الإطار القانوني منظما حقوق الإنسان الفلسطينية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
30-	أرى أن وزارة الداخلية هي المرجعية القانونية لعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
31-	ساهمت وزارة الداخلية في تطوير الإطار القانوني المنظم لعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
32-	تخضع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية للقوانين التي تطبقها وزارة الداخلية الفلسطينية.					
33-	تعمل وزارة الداخلية على متابعة التشريعات التي تعمل في إطارها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
34-	إجراءات وزارة الداخلية تسمح بمساهمة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في تطوير الإطار القانوني المنظم لعملها.					
35-	تفرض إجراءات وزارة الداخلية نصوصاً قانونية تحكم عمل النظام الداخلي لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
36-	تعمل وزارة الداخلية على مراجعة القوانين التي تعمل في إطارها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					

خامساً: العلاقة بين إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية وتطور البناء المؤسسي المنظم لعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	لارأي	غير موافق	غير موافق بشدة
37-	تعتبر وزارة الداخلية هي المصدر الرسمي للإجراءات والقيود التي تحكم عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
38-	إجراءات وزارة الداخلية تلزما منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بإقامة هياكل تنظيمية معينة.					
39-	يوجد تعدد في الجهات المشرفة على عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
40-	إجراءات وزارة الداخلية تؤثر على البناء المؤسسي لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
41-	إجراءات وزارة الداخلية تتطلب تطوير البناء المؤسسي لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بشكل دوري.					
42-	تتطلب وزارة الداخلية من خلال إجراءاتها مؤهلات علمية محددة للعاملين في منظمات حقوق الإنسان.					
43-	إجراءات وزارة الداخلية تعيق البناء المؤسسي لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.					
44-	إجراءات وزارة الداخلية تعطي الحق في تحديد الأهداف والسياسات لمنظمة حقوق الإنسان.					